آراء سيبويه في المنصوبات عند المهدوي في كتاب التحصيل

Sibawayh's Opinions on the Accusative Case in Al-Mahdawi's Book of Al-Tahseel

إعداد: أ. أسامة بن عبدالله بن حسن المالكي: باحث دكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.

Prepared by: Osama bin abdullah bin hassan almalki*: PhD Researcher, Department of Arabic Language, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia.*

Email: osaalmalki@gmail.com

Doi: https://doi.org/10.56989/5q69tm98

تاريخ الاستلام:	2026-03-01	تاريخ القبول:	2026-03-12	تاريخ النشر	2026-04-01

الملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن موقف المهدوي من آراء سيبويه في باب المنصوبات، وذلك من خلال تتبع ما أورده في كتابه التحصيل لفوائد كتاب التفصيل، بجمع آراء سيبويه كما وردت فيه، ثم تحليل اختيارات المهدوي إزاءها، والوقوف على منهجه في عرض تلك الآراء ومناقشتها، من حيث الدقة في النقل، وطبيعة التفسير، وأسلوب الاستدلال والقياس. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إذ قامت أولًا بحصر المسائل المتعلقة بالمنصوبات، ثم الرجوع إلى كتاب سيبويه للتحقق من أصولها، ومقارنة ذلك بما نقله المهدوي، مع مناقشة مدى صحة هذا النقل، ومدى التزامه بأصول القياس النحوي، فضلًا عن دراسة طريقته في التعامل مع نصوص سيبويه، سواء من حيث الشرح أو التعليل أو الترجيح. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المهدوي في غالب أمره موافق لسيبويه، يسير على نهجه ويعتمد أقواله، ولا يخالفه إلا في مسائل محدودة، تكشف عن استقلال نسبي في الرأي، كما تبين أنه يميل في كثير من المواضع إلى تقديم اختياره الشخصي مدعومًا بالحجة، مع اعتماد واضح ومتكرر على كتاب إعراب القرآن للنحاس، مما يدل على تأثره بمصادر تفسيرية ونحوية لاحقة لسيبويه. كما كشفت الدراسة عن وعي المهدوي بالتراث النحوي السابق، وحسن توظيفه له في بناء آرائه، وإن لم يكن ذلك خاليًا من بعض مواطن الاجتهاد التي تستحق الوقوف عندها. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة استكمال البحث في مواقف المهدوي من أعلام النحو الآخرين، ولا سيما الفراء وأبا علي الفارسي، نظرًا لما كان لهما من أثر بارز في تشكيل توجهاته النحوية، بما يسهم في رسم صورة أكثر شمولًا لمنهجه ومكانته في الدرس النحوي.

الكلمات المفتاحية: المهدوي، سيبويه، المنصوبات، التحصيل، النحو العربي، القياس النحوي، إعراب القرآن.

Abstract:

This study aims to examine al-Mahdawī's موقف (position) toward the views of Sībawayh concerning the accusatives (al-manṣūbāt), as presented in his book al-Taḥṣīl li-Fawāʾid Kitāb al-Tafṣīl. This is achieved by collecting Sībawayh's opinions cited in the work, then analyzing al-Mahdawī's selections and his methodological approach in presenting and discussing these views in terms of accuracy of transmission, modes of explanation, and patterns of reasoning and analogy. The study adopts a descriptive-analytical method: it begins by compiling مسائل (issues) related to the accusatives, then refers back to Sībawayh's Kitāb to verify their original formulations, comparing them with al-Mahdawī's نقل (transmission), while evaluating the precision of his نقل and the validity of his analogical reasoning. It further investigates how al-Mahdawī engages with Sībawayh's text—whether through exposition, justification, or preference. The findings indicate that al-Mahdawī largely agrees with Sībawayh and generally follows his approach, diverging only in a limited number of cases that reflect a degree of independent judgment. The study also shows that al-Mahdawī frequently prioritizes his own opinions when supported by argumentation, and that he relies extensively on al-Naḥḥās's Iʿrāb al-Qurʾān, demonstrating the influence of later grammatical and exegetical sources. Moreover, the study highlights al-Mahdawī's awareness of earlier grammatical tradition and his effective use of it in shaping his views, albeit with instances of interpretive effort that merit further scrutiny. In light of these findings, the study recommends further research into al-Mahdawī's موقف toward the views of other prominent grammarians, particularly al-Farrāʾ and Abū ʿAlī al-Fārisī, given their significant impact on the formation of his grammatical orientation.

Keywords: al-Mahdawī, Sībawayh, Accusatives (al-Manṣūbāt), al-Taḥṣīl, Arabic Grammar, Grammatical Analogy, Iʿrāb al-Qurʾān

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:

إن ثمرة علم النحو عند العلماء فهم نصوص الوحيين، وهذا أهم أسباب وضعه، فلذا كان مما يجب على المفسر أن يكون عالمًا بالنحو، ومتتبعًا لأقوال النحاة مستوعبًا لخلافهم، وذلك لفهم نصوص القرآن وسياقاتها، ومعرفة الآراء في توجيه قراءاته، والترجيح بين تلك الآراء.

وكان من أبرز العلماء في هذا الميدان الإمام أبو العباس أحمد بن عمّار المهدوي (440هـ)، فقد سار في تفسيره (التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل) على منهجٍ عماده النظر في اللغة والنحو، والتوجيه من خلالها، فالمهدوي في كتابه هذا يفسر القرآن على قراءة نافع المدني (169هـ) ثم يذكر القراءات الواردة ثم يوجه تلك القراءات بناءً على آراء النحاة قبله، وأبرز النحاة الذين اعتمد عليهم اثنان: الفراء (207هـ) ثم سيبويه (180هـ)، فكان لآرائهما عنده اهتمام كبير، أما الفراء فقد صنف في معاني القرآن فكان النقل عنه أكثر من غيره، وأما سيبويه فليس له كتاب في تفسير القرآن –كما هو معلوم–، فاحتاج المهدوي إلى تتبع مذهب سيبويه من خلال كتابه وما ينقل عنه وينسب إليه من آراء. فكان ينقل نصوصًا من الكتاب ويفسرها تارةً، وتارة يذكر رأي سيبويه من غير نقل أو توضيح، ومن هنا كان لسيبويه عند المهدوي تعامل مختلف عن غيره، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة.

وتعد المنصوبات من أهم أبواب النحو، حيث يكثر الخلاف في توجيهها بين النحاة، ويعود ذلك الاختلاف إلى عدة عوامل منها اختلافهم في تعدادها، وكذلك لم يجمعوا على حدود تضبطها، وأخيرًا قرب معانيها من بعضها، ولم يكن المهدوي بمنأى عن هذا الخلاف فقد نظر في آراء النحاة وحاول جمعها، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة، وهي جمع لبعض تلك الآراء والنظر فيها، مع الاهتمام بمنهج المهدوي في النظر.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول استجلاء منهج المهدوي في تعامله مع آراء سيبويه في باب المنصوبات، وذلك من خلال ملاحظة أنه يورد بعض المسائل وينسبها إلى سيبويه تصريحًا، في حين قد لا يُعثر على نص صريح لسيبويه في تلك المسائل في الكتاب، أو تكون نسبة القول إليه محل نظرٍ ونقاش عند الباحثين، كما قد يظهر في بعض المواضع أن رأي المهدوي نفسه قابل للمراجعة أو الترجيح في ضوء الأصول النحوية. ومن هنا نشأت الحاجة إلى دراسة علمية تُعنى بجمع هذه الآراء المنسوبة إلى سيبويه في كتاب التحصيل، والتحقق من صحة نسبتها، وتحليل

طريقة عرض المهدوي لها، ومناقشة منهجه في تفسيرها والقياس عليها، مع الوقوف على مدى موافقته لسيبويه أو مخالفته له، وأثر ذلك في توجيه المسائل النحوية.

وتتفرع عن هذه المشكلة الرئيسة مجموعة من الأسئلة البحثية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، وهي:

- ما الآراء النحوية في باب المنصوبات التي نسبها المهدوي إلى سيبويه في كتاب التحصيل؟
- وما المصادر التي اعتمد عليها المهدوي في نقل هذه الآراء والاحتجاج لها ومناقشتها؟
- وكيف تعامل المهدوي مع أقوال سيبويه من حيث العرض والشرح والتعليل والترجيح، وما طبيعة منهجه في ذلك؟

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي، وذلك بجمع آراء سيبويه من كتاب التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، ثم دراستها دراسة نحوية.

اهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من وجهين رئيسين متكاملين:

الأول: يتمثل في مكانة سيبويه في الدرس النحوي العربي؛ إذ يُعدّ إمام النحاة، ومرجعًا أصيلًا لمن جاء بعده، حيث اعتمد عليه كثير من العلماء في بناء آرائهم وتقعيد مسائلهم. وقد ترتب على هذا الاعتماد أن وُجّهت العديد من القراءات النحوية والتأويلات اللغوية على مذهب سيبويه، مع أنه لا يوجد له نص صريح في بعض تلك التوجيهات، الأمر الذي يثير إشكالًا علميًا يتصل بصحة نسبة هذه الآراء إليه، ويستدعي التحقق منها ومناقشتها في ضوء نصوص الكتاب وأصوله.

الثاني: يرتبط بمكانة المهدوي في التراث التفسيري والنحوي؛ إذ يُعدّ من العلماء الذين كان لهم أثر بيّن فيمن جاء بعدهم من المفسرين، حيث اعتمدوا على آرائه واستفادوا من توجيهاته، فنجد ابن عطية –على سبيل المثال– يتتبعه في بعض أقواله ويناقشه، كما يظهر تأثيره كذلك عند عدد من كبار المفسرين، مثل أبي حيّان والسمين الحلبي وغيرهما. ومن ثم فإن دراسة منهج المهدوي في تعامله مع آراء سيبويه لا تسهم فقط في فهم آرائه هو، بل تكشف أيضًا عن جانب من تطور الدرس النحوي والتفسيري، وطبيعة التفاعل مع التراث النحوي عند المتأخرين.

اهداف الدراسة:

- مناقشة الآراء النحوية في باب المنصوبات المنسوبة إلى سيبويه في كتاب التحصيل، وذلك من خلال جمعها، والتحقق من صحة نسبتها إليه بالرجوع إلى الكتاب، ثم تحليلها في ضوء الأصول النحوية، وبيان ما فيها من موافقة أو مخالفة لما ثبت عن سيبويه.
- تتبع مصادر المهدوي في نقل آراء سيبويه ومناقشتها، والكشف عن مدى تأثره بهذه المصادر في بناء اختياراته النحوية، مع بيان طبيعة هذا التأثر، أهو نقل مباشر أم توسط عبر كتب النحو والتفسير، وأثر ذلك في توجيه المسائل.
- إبراز منهج المهدوي في تعامله مع آراء سيبويه، من حيث طريقة العرض، وأسلوب الشرح، وآليات التعليل والقياس، وطرائق الترجيح بين الأقوال، مع الوقوف على ملامح شخصيته العلمية ومدى استقلاله في الرأي.

المبحث الثاني: المنصوبات من الأسماء:

المسألة الأولى: ذكر[1] إعراب ﴿نَفْسا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسا فَكُلُوهُ هَنِيًّا مَّرِيًّا﴾[النساء: 4]، ثم تحدث عن مسألة ليست متعلقة بالآية، وهي تقديم التمييز على عامله، وذكر أن سيبويه يمنع ذلك والمازني والمبرد يجيزانه بشرط أن يكون العامل متصرفًا.

وعرض المسألة بعد هذه الآية إنما تبع فيه النحاس[2]، فالنحاس لمح التشابه في الألفاظ بين الآية وبيت استشهد به المبرد فعرض للمسألة في هذا الموضع، والبيت:

..... *** وما كان نفسًا بالفراق تطيب

وتبع النحاس في هذا بعض المعربين[3].

وهي من مسائل الخلاف القديمة بين النحاة، ذكرها الأنباري[4] والعكبري[5] والزبيدي[6].

---

(1) المهدوي، التحصيل، ج2، ص216.

(2) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص434.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج3، ص22.
والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص48.
والسمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص575.

(4) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص828.

(5) العكبري، التبيين، ص394.

(6) الأنباري، ائتلاف النصرة، 38.

وإن النحاة مجمعين على منع تقديم التمييز على العامل غير المتصرف[1]، أما المتصرف ففيه مذهبان:

- أحدهما: المنع، وهو قول سيبويه[2] ومن تبعه[3]، وحجتهم في ذلك أن التمييز هو الفاعل في المعنى، ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله؛ وتقديم التمييز كتقديم الفاعل على عامله، والبيت المذكور ضرورة[4].
- والآخر: الجواز، وهو مذهب جماعة من البصريين منهم الأخفش والمازني والجرمي والمبرد[5]، وتنسبه كتب الخلاف للكوفيين، وحجتهم البيت المذكور.

وليس لهذا الاختلاف أثر في تفسير المهدوي، ولا يتضح اختياره في المسألة، إلا إن كان اختياره فيها كاختيار أبي جعفر، وهو يقول بالمنع[6].

المسألة الثانية: قرأ أبو السميفع: (فتبسَّم ضَحِكًا مِّن قولها) [النمل: 19]، ذكر[7] في انتصاب (ضحكا) قولان: أحدهما قول سيبويه وهو أن منصوب بفعل محذوف تقديره: ضحك ضحكًا، والآخر أنه منصوب بـ(تبسَّم).

وزاد غيره مذاهب[8]:

الأول أنه منصوب بـ(تبسم) لما فيه من معنى (ضَحكَ)، والثاني أنه أن مصدر في موضع الحال، والثالث أنه اسم فاعل كـ(ضاحك) وهو حال.

أما سيبويه[9] فهو يفرق بين ما ينتصب على الحال وما ينتصب على أنه مفعول له[10]، فالمفعول له شرطه مع المصدر أن يكون سببًا لما وقع له الفعل ولذا يسأل عنه بـ(لِمَ) [11]، والحال

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص389.
(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص205.
(3) وهم متأخرو البصريين كالزجاج وابن السراج والفارسي.
(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص205.
(5) ابن جمعة، شرح ألفية ابن معطي، ج1، ص578.
(6) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص435.
(7) المهدوي، التحصيل، ج5، ص102 و103.
(8) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص1006؛ أبو حيان، البحر المحيط، ج16، ص403.
(9) سيبويه، الكتاب، ج1: ص372 و383.
(10) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص161.
(11) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص993.

يشترط فيه أن يكون مما يتنوع به الفعل فيسأل عنه بـ(كيف) [1]، وبما أن (ضحكا) ليست مما يكون سببًا ولا مما يتنوع به الفعل وجب نصبها بفعل مقدّر مشتق منه. وبهذا يتضح أن سيبويه يرد قول من قدّره حالاً.

أما المذهب الثاني فهو مذهب المبرد[2]، فهو يرى عدم التقدير وأن الفعل الذي سبقه هو بدل من فعل المصدر، فينصبه به، وهو بهذا يقترب من القول الأول عند غير المهدوي.

والمهدوي يختار مذهب سيبويه، لتقديمه له، ولاختياره في غير هذا الموضع[3].

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ١ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ [المجادلة 1، 2]، ذكر[4] وجهين لإعراب قوله: ﴿ٱلَّذِينَ﴾، وهما: الرفع على الابتداء، والنصب على إعمال ﴿بَصِيرٌ﴾.

عند ذكره وجه النصب أشار إلى مذهب سيبويه في إعمال (فعيل).

وهذا الموضع بنصه أخذه المهدوي عن النحاس في إعراب القرآن[5]، وكذلك فعل مكي في المشكل[6] وابن الأحنف اليمني في البستان[7].

ولا يقول سيبويه بهذا التوجيه وإنما المقصود أننا لو أعملنا (فعيل) فله وجه، لأن سيبويه يجيز إعمال (فعيل).

وقول سيبويه الذي أشاروا إليه في باب (ما جرى في الاستفهام من أسماء الفعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل) [8] عدد فيه صيغ المبالغة التي تعمل عمل الفعل

---

(1) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص1000.
(2) المبرد، المقتضب، ج3، ص233 و267.
(3) المهدوي، التحصيل، ج2، ص252.
(4) المهدوي، التحصيل، ج6، ص363-364
(5) النحاس، إعراب القرآن، ج4، ص371.
(6) مكي، مشكل إعراب القرآن، ج2، ص721.
(7) ابن الأحنف، البستان في إعراب مشكلات القرآن، ج3، ص352.
(8) سيبويه، الكتاب، ج1، ص108.

ومنها فعيل [1]، وهو مختلف فيه عند البصريين[2]، فسيبويه يعمله معتمدًا على السماع، واستشهد له بقول ساعد بن جؤية[3]:

حتى شآها كليلٌ موهنًا عَمِلٌ *** باتت طِرابًا وبات الليلَ لم ينمِ

نُصبت (موهنًا) بـ(كليل).

وذهب المبرد[4] إلى منعه واعتمد المبرد على القياس في ذلك، وذلك أن (فعيل) مشتق من (فَعُل) وهو فعل لازم، وتأول البيت السابق بأن (موهنًا) ظرف وأصله (في موهن)، أي: ضعيف في موهن، والظرف يعمل فيه معنى الفعل سواء كان متعديًا أو لازمًا، ورُد عليه بأنه أريد بـ(فعيل) (مفَعِّل) فـ(كليل) هنا بمعنى (مُكلّ) أو (كلَّلَ)، فكأنه أَكَلَّ الموهن من كثرة عمله فيه، كقولهم: أتعبت نهارك، أي من كثرة العمل [5]، وذهب ابن مالك[6] إلى أن إعمالها عند سيبويه على أنها معدولة عن فاعل، فهو أراد (كالّ)، فعدلها إلى (كليل).

وهو مسبوق بأبي عمرو والزيادي والجرمي والمازني، كما ذكر أبو حيان في التذييل[7] والارتشاف[8]، أما أبو عمرو فلم أجده إلا عنده ولعله أبو عمر الجرمي فظن أنه ابن العلاء، لأن المذهب المذكور هو نفسه مذهب الجرمي، حتى أن من أخذ عن أبي حيان كابن عقيل[9] وناظر الجيش[10] والمرادي[11] لا يذكرون أبا عمرو، أما الزيادي فلا يذكر له تفصيل في المنع، والمازني رد الشاهد فلم يبن قوله على قياس كالمبرد، فلم يأخذ المبرد مذهبه منه، والجرمي يعمل كل الأمثلة التي ذكرها سيبويه عدا فعيل.

ومذهب أهل الكوفة أنهم لا يعملون أسماء المبالغة[12]، وما ورد من ذلك يؤولونه بإضمار فعل دلت عليه صيغة المبالغة.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص110.

(2) الصفار، شرح كتاب سيبويه، (تح: عزيزة)، ص444.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص114.

(4) المبرد، المقتضب، ج2: ص113؛ ابن ولاد، الانتصار، ص68.

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص563 و564؛ الصفار، شرح كتاب سيبويه، ص449.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص80.

(7) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج10، ص310.

(8) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج5، ص2283.

(9) بهاء الدين ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص193.

(10) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج6، ص2733.

(11) المرادي، شرح التسهيل، ص668.

(12) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص136.

وأخيرًا لم يورد المهدوي هذه المسألة ليوجه الآية، وهو –كما مر– متابع للنحاس فيه، فليس له فيها مذهب واضح، إلا أن ظاهر كلامه موافق لسيبويه في الإعمال.

المبحث الثالث: المنصوبات من الأفعال:

المسألة الرابعة: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ [النساء: 26]، ذكر[1] فيها قولين –كما في المطبوع: أحدهما نسبه لسيبويه وأصحابه، وهو أن المفعول محذوف واللام هنا دخلت على مصدر مؤول، والتقدير: يريد الله هذا الذي ذكره للتبيين لكم، والآخر مذهب الكوفيين وهو أن اللام بمعنى (أن)، ومذهب ثالث لم ينسبه وهو أن التقدير: يريد الله هذا ليبين لكم، وهو عين المذهب الأول.

واختلاف الفهم سببَ تعدد الآراء، وأقدم نص يذكر لنا الخلاف هو نص الرماني في تفسيره والذي بين أيدينا منه نقل عنه عند الكرماني[2] والطوسي[3] والمجاشعي[4]، ويبدو من تشابه النقل بينهم أنه منقول بنصه، وما ذكره الرماني اختصارًا هو:

إن هذه اللام فيها ثلاثة مذاهب:

- الأول: أنها بمعنى (أنْ)، واستدلوا على ذلك بدليلين، أحدهما قياسي: وهو أن (أن) تأتي مع الإرادة والأمر، لما فيها من الاستقبال فزادوا لها اللام التي بمعنى (كي) تتميمًا وتوكيدًا لمعنى الاستقبال، والآخر سماعي: وهو قول أبي ثروان:

أردتُ لكيما لا ترى لي عثرةً *** ومن ذا الذي يُعطى الكمالَ فيكمُلُ

وهذا مذهب الكوفيين، ذكره الفراء في معانيه[5].

- الثاني: أن اللام دخلت على (يبين) على تقدير المصدر في (يريد)، فالتقدير عندهم: الإرادة للبيان، ومثله قوله تعالى: ﴿لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: 43]، وقوله: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: 72]، وهو المذهب الذي نسبه لسيبويه وأصحابه.
- الثالث: على تقدير: يريد ما يريد ليبين لكم، ولم ينسبه لأحد وهو اختياره، وذلك لأنه لم تقم عنده حجة على الأول، وعلى الثاني يقتضي عنده جواز: ضربت لزيد، من غير تقديم

---

(1) المهدوي، التحصيل، ج2، ص245.

(2) تاج القرّاء الكرماني، لباب التفاسير، ج2، ص313.

(3) الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج7، ص396.

(4) علي بن فضال المجاشعي، النكت في القرآن، ص213.

(5) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص261 و262.

وتأخير، واختاره قبله الأخفش[1] في أحد قوليه والمبرد[2] والزجاج[3].

فرأي سيبويه كما نقله الرماني أن ﴿يُرِيدُ﴾ محمول على معنى المصدر، و﴿لِيُبَيِّنَ﴾ مصدرٌ وهو منصوب بـ(أن) مقدرة على مذهبه، والإشكال هنا في عدم وجود مفعول لـ﴿يُرِيدُ﴾ والمفعول في المعنى التبيين فلذا احتاجوا لهذا التأويل.

وفي التحصيل المثبت في المطبوع هو أن ﴿لِيُبَيِّنَ﴾ هو المصدر وليس ﴿يُرِيدُ﴾، وهذا يجعل الرأي الثالث والأول واحدًا، أما ما في المخطوطات التي اعتمد عليها المحققان فيخالف ما أثبتاه، فالمخطوطات كلها تقدر: إرادة للتبين، عدا مخطوطًا واحدًا وهو الذي اعتمدا عليه.

ثم أخذ عنه ابن عطية وجعل رأي سيبويه الثالث وعن ابن عطية[4] بقية المفسرين كأبي حيان[5] وغيره، وعبارة أبي حيان والشهاب الخفاجي[6] فيها تشكيك في نسبته لسيبويه، أما أبو حيان فقد اطلع على كلام الرماني، إلا أنه رأى أن رأي سيبويه هو الثالث كابن عطية، أما الأول عنده فهو قول لبعض البصريين، وذلك عنده لئلا يتعدى الفعل بواسطة اللام، وكذلك أن اللام إذا قلنا أنها للتعدية فلا يضمر بعدها (أن)، وأما الشهاب فهو ناقل عن أبي حيان.

وذكر الواحدي[7] مذهب سيبويه هذا في معرض نص نقله عن الزجاج، ويبدو أن هذه العبارة أقحمها الواحدي ليشرح عبارة الزجاج، وليست في نص الزجاج الأصلي فلم أجد هذه العبارة في المطبوع ولا فيما اطلعت عليه من النسخ الخطية، وهو ينسب لسيبويه ما قرره الرماني.

وكل هؤلاء ما عدا الرماني لا ينقلون عن سيبويه مباشرة –فيما يظهر– لتشابههم في الترتيب مع ما نقله الكرماني والطوسي والمجاشعي الآخذين عن الرماني.

والصواب أن القول الأول قول سيبويه كما ذكر الرماني، وهو متابع للخليل في ذلك كما ذكر في الكتاب[8].

---

(1) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص441.

(2) المبرد، المقتضب، ج2، ص34؛ المبرد، الكامل، ج2، ص567.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص35.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج3، ص114.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص584.

(6) شهاب الدين الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي، ج7، ص172.

(7) الواحدي، التفسير البسيط، ج6، ص433.

(8) سيبويه، الكتاب، ج3، ص161؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص285؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص254 و255.

والمهدوي لا يتابع سيبويه في هذه المسألة بل يأخذ بالقول الأخير، وهو قول جل البصريين من بعد سيبويه، واختاره في غير هذا الموضع[1].

المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء 171]، ذكر[2] فيها ثلاثة مذاهب:

- مذهب سيبويه بإضمار فعل والتقدير: ائتوا خيرًا لكم.
- ومذهب أبي عبيدة[3] خبر لـ(كان) مضمرة، وقال به الكسائي[4]، والتقدير[5]: انتهوا يكن الانتهاء خيرٌ لكم.
- ومذهب الفراء[6] نعت لمصدر محذوف، والتقدير عنده: آمنوا إيمانًا خيرًا لكم.

ومذهب سيبويه مذكور في الكتاب تحت قوله (هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثل) [7]، وهذا القول قول للخليل ووافقه عليه سيبويه، والمعنى عندهما[8] أن المتكلم حين يقول: انته، فمراده الخروج من الأمر وإدخاله في أمرٍ آخر، ولكثرة استعماله في كلام العرب وفهمهم الأمر الآخر استغني عن الفعل.

ويقال بمثل هذه الأقوال في الآية التي قبلها وهي قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[النساء: 170]، إلا أنه في ﴿ٱنتَهُواْ﴾ يقدر له فعل ضده في المعنى وهو هنا (ائتوا)، أما ﴿فَـَٔامِنُواْ﴾ فالتقدير بـ(ائتوا) أيضًا وهو مشابه له في المعنى، فدل على المضمر الضد في الأول وفي الثاني المشابهة[9].

والمهدوي اختار رأي سيبويه لتقديمه له في الآية (171) ولم يذكر غيره في الآية التي قبلها، وذكره في موضع[10] آخر وقدم رأي سيبويه أيضًا.

(1) المهدوي، التحصيل، ج2، ص607.
(2) المهدوي، التحصيل، ج2، ص388.
(3) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص143.
(4) ثعلب، مجالس ثعلب، ج1، ص307؛ المؤدب، دقائق التصريف، ص515.
(5) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، ص150.
(6) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص303.
(7) سيبويه، الكتاب، ج1، ص280.
(8) سيبويه، الكتاب، ج1، ص282 – 284.
(9) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج7، ص47.
(10) المهدوي، التحصيل، ج6، ص416.

وهو هنا ينقل عن أبي جعفر النحاس[1]، والنحاس ينقل عن الزجاج[2].

المبحث الرابع: الحروف الناصبة:

المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3]، لم يذكر فيه إلا مذهب سيبويه[3]، وتحدث فيه هذه المسألة عن قضتين وهي: معولي(لات)، والوقف عليها.

وحديث سيبويه عن (لات) جاء في (باب ما أجري مجرى ليس) [4]، وهو يقسّم الأدوات فيها على ثلاث مراتب[5]: أقواها ليس وهي الأصل، وبعدها (ما) الحجازية وهي فرع عن أصل، وأضعفها (لات) فهي فرع عن فرع عن أصل لذا ضعفت حتى في العمل. وإعمالها عنده لغة أهل الحجاز وقال غيره[6] أنها من لغة اليمن.

وقال غير سيبويه أنها لا عمل لها وإذا انتصب الاسم بعدها فهو على تقدير فعل[7]، وذهب بعضهم أنها بمنزلة (لا) التي لنفي الجنس، والآراء في هذا كثير. [8]

قال[9]: «لا تكون (لات) إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعًا»، والإضمار هنا على التجوّز، فالحروف لا يضمر فيها، فالاسم هنا محذوف إن ذُكر الخبر، والخبر يحذف إذا ذكر الاسم[10]، أو أن يكون الإضمار على حقيقته لكنه ليس في (لات) بل في الجملة التي هي فيها[11]، وبالأول فسر المهدوي عبارة سيبويه.

---

(1) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص508.

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص108.

(3) المهدوي، التحصيل، ج5، ص495.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

(5) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص304.

(6) الواحدي، التفسير البسيط، ج19، ص136؛ ابن الأحنف اليمني، البستان في إعراب القرآن، ج2، ص296.

(7) حواشي كتاب سيبويه، ج1، ص135؛ الجارالله، جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه، ج1، ص395.

(8) السمين الحلبي، الدر المصون، ج9، ص350؛ الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، ج13، ص230.

(9) سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

(10) الصفار، شرح كتاب سيبويه، ص133-134؛ ابن الخباز، النهاية في شرح الكفاية، ج4، ص1168.

(11) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص93.

فعملها عنده عمل ليس والأكثر بل الأصل عنده حذف اسمها، وأما حذف خبرها فهو عنده قليل لا يكاد يعرف[1]، وقراءة: (ولات حينُ) شاذة[2].

واختلف النحاة في الوقف على (لات)، على ثلاثة مذاهب:

1- الوقف عليها بالتاء[3]، وهذا الموافق لخط المصاحف[4]، وهو إجماع النحاة والقراء[5]، ومنهم سيبويه ولم أجد في الكتاب نص على ذلك إلا ما تناقله المفسرون وأصحاب القراءات[6]، وحجتهم في ذلك أنها مشابهة لـ(ليس) فكما تقف على ليست بالتاء فكذلك (لات) [7].

2- الوقف عليها بالهاء، وهو مذهب الكسائي والمبرد[8]، والكسائي ربما وافق الجمهور[9]، وحجتهم في ذلك أن الذي دخلت على هاء للتأنيث مثل: ثمة وربة[10]، وليس من مرسوم المصاحف لذا كرهه القراء[11].

3- الوقف على (لا) والتاء متصلة بالحين فبصبح الابتداء (تحين مناص)، وهذا القول يروى عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وحجة في ذلك أنه رآها في المصحف الإمام، وذكر شواهد على ذلك، ورد عليه غير واحد من العلماء بأنها ليست في المصاحف لا القديمة ولا الحديثة[12]، وأطال أبو جعفر النحاس في الرد عليه[13].

والمهدوي يختار في هذا كله رأي سيبويه، ولم يذكر إلا هو في مسألة العمل، وأما في الوقف فقدم قول الجمهور وهو قول سيبويه.

المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [الجاثية:

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص57 و60.
(2) ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، ص129.
(3) ابن سعدان، الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ص131.
(4) أبو بكر السجستاني، كتاب المصاحف، ج1، ص447؛ الداني، المقنع، ج2، ص227.
(5) ابن الغزّال، الوقف والابتداء، ج1، ص157.
(6) منهم المهدوي وسبقه بذلك أبو جعفر وتابعهم على ذلك من جاء بعدهم كابن عطية وأبي حيان وغيرهم.
(7) الفارسي، الإغفال، ج2، ص522؛ النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص451.
(8) الروذباري، جامع القراءات، ج3، ص215.
(9) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص288.
(10) النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص451.
(11) الروذباري، جامع القراءات، ج3، ص215.
(12) السجستاني، كتاب المصاحف، ج1، ص447؛ الداني، المقنع، ج2، ص227.
(13) النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص451.

5]، في قراءة حمزة والكسائي بكسر ﴿ءَايٰتِۦ﴾ في الموضعين، ذكر[1] توجيه النصب، وملخصه أن الأولى عطفت على الآية التي قبلها ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، فقوله: ﴿لَأٓيَٰتٖ﴾ التي عملت فيها (إنّ) عُطفت عليها ﴿ءَايٰتِۦ﴾ في الآية (4)، وتوجيه الأولى لا إشكال فيه.

أما توجيه ﴿ءَايٰتِۦ﴾ الثانية مشكل، ذكر المهدوي توجيهين: أحدهما: أن النصب على التكرير، والآخر: بتقدير (في) محذوفة حتى يمكن العطف على معمول (إن) كتوجيه الأولى، وإنما فعل ذلك فرارًا من العطف على عاملين مختلفين، وذكر أن سيبويه لا يجيز العطف على معمولي عاملين.

واختلف النحاة في مذهب سيبويه[2]، أيجيز العطف على معمولي عاملين أم يمنعه؟ وسبب هذا الخلاف راجع إلى نصين في الكتاب:

الأول: أن سيبويه[3] في توجيهه لقول الشاعر –عند من رواه بالجر–:

فليس بآتيك مَنهيُّها *** ولا قاصرٍ عنك مأمورُها

لم يحمل الجر في (قاصر) على العطف على معمولي المعمولين، بل على أن (قاصر) معطوف على المجرور (بآتيك)، و(مأمورها) معمول (قاصر)، والضمير في (مأمورها) عائد على (منهيها) وأنث لأن المنهي جزء من الأمور المذكور في البيت السابق، وفرار سيبويه هنا من العطف على معمولي عاملين أخذ منه منعه لذلك. [4]

والثاني: من قوله [5]: «وتقول ما كل سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمةٌ، وإن شئت نصبت شحمة»، استدل به –كما ذكر الأعلم وابن العلج[6] – من قال أنه يجيز العطف على معمولي عاملين.

وظهور نسبة المذهب الثاني لسيبويه ليس من النص فقط كما ذكر ابن العلج، فالنص له تكملة لم يذكرها وهي قوله: «وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت (كل) فقلت: ولا كل بيضاء» وهذا ليس قول من يجيز العطف على معمولي عاملين.

(1) المهدوي، التحصيل، ج6، ص118.
(2) ابن العلج، البسيط في النحو، ج2، ص227.
(3) سيبويه، الكتاب، ج1: ص64.
(4) ابن السيرافي، شرح أبيات الكتاب، ج1، ص239.
(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص65.
(6) الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج1، ص203–204؛ ابن العلج، البسيط في النحو، ج2، ص227.

لذا ذهب المبرد[1] إلى أن مذهب سيبويه التفصيل، فلا يرى العطف على معمولي عاملين إلا إذا ولي المجرور حرف العطف، وبهذا نسب لسيبويه قولاً ثالثًا يختلف عن القولين الأولين. وتبعه على ذلك أبو نصر القرطبي[2].

وإنما ظهرت نسبة القول بالجواز مطلقًا إلى سيبويه عند الزجاج وتبعه على ذلك النحاس وابن ولاد.

أما الزجاج[3] فإنه اختار قول سيبويه بتقدير حرف جر في الآية ونصب آيات على العطف، وهذا القول عند غير الزجاج ليس من العطف على معمولي عاملين، وعنده منه، فهو لم يصرّح بأن سيبويه يجيز ذلك، لكنه جعل قول سيبويه داخل في المسألة.

ولعل الذي حمل الزجاج على هذا موقف شيخه المبرد، فهو ينسب التفصيل إلى سيبويه –كما مر– ويرد القراءة ويرى أنها غير صحيحة، واختار قراءة الجمهور برفع ﴿ءَايَٰتٌ﴾ في الموضعين[4]، ليتخلص من القول بالعطف على معمولي عاملين، واعترض عليه غير واحد من النحاة[5] بأن القول بالرفع لا يخرجها من ذلك لأن ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ﴾ معطوفة على ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ﴾ و﴿ءَايَٰتٖ﴾ معطوفة على موضع (إنّ) واسمها التي عمل فيها الابتداء.

والظاهر أن رأيي المبرد والزجاج أثر على البصريين في ذلك الوقت، فابن السراج[6] يرى أن ذكر ﴿ءَايَٰتٌ﴾ في الموضعين توكيد للمنصوبة بـ(إن)، أما ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ﴾ عنده فيقدر لها جار كقول من سبقه، وبهذا تخرج ﴿ءَايَٰتٌ﴾ من باب العطف، وتصبح في باب التوكيد.

والنحاس[7] يصرح بنسبة القول بالعطف على معمولي عاملين إلى سيبويه، آخذًا ذلك من كلام الزجاج كما ذكر، وبنحوه قال ابن ولاد[8] ولم يصرح بنسبته إلى سيبويه.

(1) المبرد، المقتضب، ج4، ص195.
(2) أبو نصر القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص57 و58.
(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص328 و329.
(4) المبرد، المقتضب، ج4، ص195؛ المبرد، الكامل، ج1، ص482 و ج2، ص567.
(5) الوقشي والبطليوسي ، القرط على الكامل، ص354.
(6) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص500.
(7) النحاس، إعراب القرآن، ج4، ص140 و141.
(8) ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ص57.

وبهذا نُسب المذهب الثاني إلى سيبويه. وتنبه النحاة المتأخرون إلى هذا الإشكال ولم ينسبوا هذا المذهب إلى سيبويه، فعند السيرافي[1] والفارسي[2] والرماني[3] ومن بعدهم يجعلون المنع مطلقًا مذهب سيبويه.

يبقى أن أول من أثار هذه القضية على سيبويه هو الأخفش، في حاشية[4] له على الكتاب نقلها المبرد في كتبه ونقلها النحاة عنه، وملخصها أنه يعترض على سيبويه في المنع ويجيز العطف على معمولي عاملين مطلقًا.

فالقائلين بالمنع من البصريين هم سيبويه والمبرد وابن السراج، والمجيزين الأخفش والزجاج وتبعهم ابن النحاس والمبرد.

وأما الكوفيين فاختلف العلماء فيهم، فالكسائي مختلف فيه، والظاهر أن الاختلاف فيه راجع لأبي جعفر النحاس فمنهم من قال بجوازه عنده[5] ومنهم من قال بمنعه[6]، والذي صنعه النحاس أنه جعل غالب النحاة يقولون بالعطف على معمولين، فجعل سيبويه والكسائي منهم، فمن أخذ عنه ذلك جعلهما يقولان بنفس المذهب سواء كان المنع أو الجواز، والكسائي صاحب القراءة ومما يظهر في كلام الفراء أنه لا يمنع ذلك، ومن عادة الفراء أن يذكر قوله إذا وجد فيه معارضة.

أما الفراء فالقول بالجواز[7] هو الأشهر عنه، ولا يوجد ما يوضح مذهبه في كلامه في معاني القرآن[8] فهو يشرح ارتباط الآية (5) بما قبلها فقط، ولذا نسب له بعض النحاة القول بالمنع[9].

وهذه المسألة الاضطراب فيها كثير، ولعل ذلك راجع إلى قدمنا، ولذا ذهب بعضهم[10] أنه لا يقول بالجواز إلا الأخفش وليس صحيحًا فالزجاج والنحاس يقولون به كما مر، ونقل ابن هشام[11] عن المهدوي أنه يقول أن العطف على تقدم الجار أما إذا تأخر الجار فلا يجوز، ولا أجد هذا فيما

---

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص49.
(2) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص102.
(3) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص322 – 326.
(4) حواشي كتاب سيبويه، ج1، ص145.
(5) ابن هشام، المغني، ص604.
(6) يحيى بن حمزة العلوي، الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، ج2، ص215.
(7) ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ج2، ص652. والخبيصي، الموشح على كافية ابن الحاجب، ج1، ص305.
(8) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص45.
(9) رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص79.
(10) ابن أبي الربيع، الملخص في ضبط قوانين العربي، ج1، ص577 و578.
(11) ابن هشام، المغني، ص604.

بيني يدي من كتبه، وذهب الصيمري[1] أن القائلين بجواز العطف على معمولي عاملين يرونه رديء ولا يؤخذ به في كتاب الله، وليس هذا على إطلاقه، فالزجاج أجازه ورآه جيدًا[2] والأخفش يجيزه مطلقًا ووجه به عدة آيات، وذهب بعض[3] النحاة إلى أن هذه المسألة من خلاف المصرين فالبصريين يقولون بالمنع والكوفيين يجيزونه، والمذاهب المذكورة لا توافقه.

ويبقى أن في المسألة رأي ثالث وهو القول بالتفصيل وفيه عدة مذهب، وتعددت تلك المذاهب عند المتأخرين[4]. والمهدوي هنا يختار رأي سيبويه –كما مر–.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة يتضح أن المهدوي اجتهد في تتبع أقوال النحاة وجمعها، ويتضح أيضًا سعة اطلاعه وقوة استحضاره للآراء، وهذا ما جعل المهدوي يختار الآراء المتسقة مع منهجه النحوي، وإن كان الغالب موافقة لسيبويه.

وموافقته لرأي سيبويه مبنية على نظر وعودة للمصادر الأصلية، فقد أخذ المهدوي المسائل في غالب الأحيان من الكتاب مباشرة، ولعل من أبرز مصادره كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، والنحاس ذو أثر كبير على معربي القرآن فنلاحظ أن مكي بن أبي طالب تأثر به، والأنباري والعكبري وغيرهم، وذلك لأنه أول كتاب استطاع جمع آراء النحاة مع الاهتمام بعزوها وباختصار دون تطويل، وقد تسربت اختيارات أبي جعفر في أعمال من بعده.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

1- المهدوي في الغالب موافق لسيبويه في اختياره إلا ما ندر.
2- تابع المهدوي النحاس في كثير من الآراء.
3- اهتم المهدوي بجمع آراء النحاة المتقدمين.
4- نسبت الكثير من الآراء لسيبويه عن طريق الخطأ، وذلك لبعد بعض المعربين عن الكتاب.
5- كان المهدوي عمدة لكثير من المتأخرين، وذلك لنسبته الآراء لأصحابها.
6- أحدث المهدوي قضايا جديدة لم تثار قبله، فكان كتابه من المراجع الأصيلة في الباب.

---

[1] الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1، ص147.
[2] سليمان بن بنين، لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، تح: إنجا اليماني، ص201.
[3] ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج1، ص133– 135 و298.
[4] ابن العلج، البسيط في النحو، ج2، ص227.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1- اهتم المهدوي بالفراء وآراءه، وتعامله مع آراء يحتاج إلى دراسة.
2- في مجال توجيه القراءات كان المهدوي يعتمد على الفارسي كثيرًا، وهو موضع دراسة.
3- ينقل المهدوي الكثير من الآراء عن الكسائي عن طريق الفراء وغيره، وهناك أمور تفرد بها تستحق النظر والدراسة.
4- للمهدوي آراء لغوية في اختيار معاني الكلمات وتوجيه بعض الآيات، فيه مباحث مهمة.
5- اختلفت آراء المهدوي في بعض كتبه عن ما قرره في التحصيل، وعادة ما يكون رأيه في التحصيل مختلف عن رأي عامة المعربين، وهو في توجيهات في شرح الهداية في الغالب يوافق الأقوال المشهورة دون فحص أو نظر، وهذا باب مهم للدراسة.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن جني، أبو الفتح. (2009). التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (تحقيق: حسن هنداوي، ط1). الكويت: وزارة الأوقاف.
- ابن زنجلة، أبو زرعة. (2014). حجة القراءات (تحقيق: سعيد الأفغاني، ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن عطية، أبو محمد. (2015). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط1). قطر: وزارة الأوقاف.
- ابن مالك، جمال الدين. (2013). شرح الكافية الشافية (تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط3). مكة: جامعة أم القرى.
- ابن مجاهد، أبو بكر. (2023). كتاب السبعة (تحقيق: خلف الجبوري، ط1). الرياض: دار تفسير.
- ابن هشام، جمال الدين. (2018). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق: فخر الدين قباوة، ط2). إسطنبول: دار اللباب.
- ابن يعيش، موفق الدين. (2019). شرح المفصل (تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، ط1). دمشق: دار سعد الدين.
- الأخفش، أبو الحسن. (1985). معاني القرآن (تحقيق: عبد الأمير الورد، ط1). بيروت: عالم الكتب.
- الأندلسي، أبو حيان. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق: رجب عثمان، ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الأندلسي، أبو حيان. (2020). البحر المحيط (تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط2). بيروت: الرسالة العالمية.
- الباقولي، جامع العلوم. (1990). شرح اللمع (تحقيق: إبراهيم أبو عباة، ط1). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.
- الباقولي، جامع العلوم. (2019). جواهر القرآن ونتائج الصنعة (تحقيق: محمد الدالي، ط1). دمشق: دار القلم.
- ثعلب، أبو العباس. (2019). مجالس ثعلب (تحقيق: عبد السلام هارون، ط8). القاهرة: دار المعارف.
- الحلبي، السمين. (1986). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (تحقيق: أحمد الخراط، ط1). دمشق: دار القلم.
- الخفاجي، شهاب الدين. (2025). حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي) (تحقيق: محمد خلوف ومحمد بعاج، ط1). إسطنبول: دار اللباب.
- الرماني، أبو الحسن. (2025). شرح كتاب سيبويه (تحقيق: المتولي الدميري، ط1). القاهرة: مكتبة الآداب.
- الروذباري، أبو بكر. (2017). جامع القراءات (تحقيق: حنان العنزي، ط1). المدينة: الكراسي العلمية بجامعة طيبة.
- الزجاج، أبو إسحاق. (2005). معاني القرآن وإعرابه (تحقيق: عبد الجليل شلبي). القاهرة: دار الحديث.
- الزركشي، بدر الدين. (1988). البرهان في علوم القرآن (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). بيروت: دار الجيل.
- الزمخشري، جار الله. (2021). الكشاف عن حقائق التنزيل (تحقيق: ماهر حبوش، ط2). إسطنبول: دار اللباب ومكتبة الإرشاد.
- سيبويه، أبو بشر. (1983). الكتاب (تحقيق: عبد السلام هارون، ط3). بيروت: عالم الكتب.
- السيوطي، جلال الدين. (2001). همع الهوامع بشرح جمع الجوامع (تحقيق: عبد العال سالم مكرم). القاهرة: عالم الكتب.
- الطبري، أبو جعفر. (2023). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تحقيق: عبد الله التركي، ط1). المدينة: دار الإمام مسلم.
- العكبري، أبو البقاء. (1987). التبيان في إعراب القرآن (تحقيق: علي البجاوي، ط2). بيروت: دار الجيل.

- الفارسي، أبو علي. (2018). الكتاب (تحقيق: بدر قهوجي وبشير جويحاتي، ط2). الرياض: مكتبة الرشد.
- الفارسي، أبو علي. (2019). الإغفال (تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج، ط2). الدمام: مكتبة المتنبي.
- الفراء، أبو زكريا. (1983). معاني القرآن (تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، ط3). بيروت: عالم الكتب.
- القيسي، مكي بن أبي طالب. (1987). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (تحقيق: محيي الدين رمضان، ط4). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القيسي، مكي. (1988). مشكل إعراب القرآن (تحقيق: حاتم الضامن، ط4). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المبرد، أبو العباس. (2013). المقتضب (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3). القاهرة: وزارة الأوقاف.
- المهدوي، ابن عمار. (2018). التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل (تحقيق: محمد زياد وفرح البزورية، ط2). قطر: وزارة الأوقاف.
- النحاس، أبو جعفر. (1985). إعراب القرآن (تحقيق: زهير غازي زاهد، ط2). بيروت: عالم الكتب.